# المرفق الثاني

# الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار: النهوض بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما بعدها، المعقودة في كاستريز في الفترة من 11 إلى 13 أيار/مايو 2022

## أولا - مقدمة

1 - أعلنت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، في قرارها 123/75، الفترة 2021-2030 عقدا دوليا رابعا للقضاء على الاستعمار، وأهابت بالدول الأعضاء تكثيف جهودها لمواصلة تنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (A/56/61، المرفق)، والتعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على استكمال الخطة عند الاقتضاء، لكي تُستخدم كأساس لخطة عمل للعقد الدولي الرابع.

2 - ووافقت الجمعية العامة، في قرارها 105/76، على برنامج عمل اللجنة الخاصة المتوخى لعام 2022، الذي يشمل عقد حلقة دراسية في منطقة المحيط الهادئ.

3 - وكان الغرض من الحلقة الدراسية هو تمكين اللجنة الخاصة من استقاء آراء ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والخبراء وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة في عملية إنهاء الاستعمار، الذين يمكنهم مساعدة اللجنة الخاصة في تحديد نُهج السياسات والسبل العملية التي يمكن اتباعها في عملية الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. وستساعد المناقشاتُ التي تجري في إطار الحلقة الدراسية اللجنةَ الخاصة على إجراء تحليل وتقييم واقعيّين للحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أساس كل حالة على حدة، وللسبل التي تتيح لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل تعزيز برامج المساعدة المقدَّمة لتلك الأقاليم.

4 - وستواصل اللجنة الخاصة النظر في مساهمات المشاركين في دورتها الموضوعية التي عُقدت في نيويورك في حزيران/يونيه 2022 بغرض تقديم مقترحات للجمعية العامة بشأن تحقيق أهداف العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار.

## ثانيا - تنظيم الحلقة الدراسية

5 - عقدت الحلقة الدراسية في كاستريز في الفترة من 11 إلى 13 أيار/مايو 2022. وعُقدت في إطارها خمس جلسات شارك فيها ممثلون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والدول القائمة بالإدارة، والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب الخبراء (انظر التذييل الأول). ونُظمت الحلقة الدراسية على نحو يشجع على إجراء تبادل مفتوح وصريح للآراء.

6 - وتولّت تنظيم الحلقة الدراسية الممثلة الدائمة لغرينادا لدى الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، كيشا ماكغواير، بمشاركة الدول التالية الأعضاء في اللجنة: الاتحاد الروسي، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبوليفيا

(دولة – المتعددة القوميات)، وتونس، وتيمور – ليشتي، والجمهورية العربية السورية، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسيراليون، وشيلي، وغرينادا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكوبا، وكوت ديفوار. وشاركت ثلاث دول قائمة بالإدارة، هي فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، بصفة مراقب. والدول الأعضاء الأخرى التي شاركت بصفة مراقب هي الأرجنتين، وإسبانيا، وأنغولا، والبرازيل، وبليز، وبوتسوانا، والجزائر، وغامبيا، وغانا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، وناميبيا، وهايتي.

7 – وفي الجلسة الأولى، المعقودة في 11 أيار/مايو 2022، عُين كل من مينيسا رامبالي (سانت لوسيا) وغبولييه ديزيريه وولفران إبو (كوت ديفوار) نائبيْن لرئيسة الحلقة الدراسية، بينما عُين فريد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة) مقررا.

8 – وفي الجلسة نفسها، اعتمدت الحلقة الدراسية برنامج عملها (PRS/2022/CRP.2).

9 – ويرد فيما يلي جدول أعمال الحلقة الدراسية:

1 – دور اللجنة الخاصة:

(أ) تحديد فرص وتحديات العقد الدولي الرابع؛

(ب) تعزيز الإجراءات المؤدية إلى التنمية المستدامة في الأقاليم.

2 – منظورات الدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والجهات المعنية الأخرى:

(أ) التطورات السياسية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي:

‘1’ في منطقة المحيط الهادئ؛

‘2’ في منطقة البحر الكاريبي؛

‘3’ في مناطق أخرى؛

(ب) تسخير الدروس المستفادة في التصدي للجائحة من أجل التعافي؛

(ج) تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على الصحة (الهدف 3).

3 – دور منظومة الأمم المتحدة في جهود تقديم المساعدة إلى الأقاليم وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

4 – توصيات لتحقيق مبتغى إنهاء الاستعمار في العقد الدولي الرابع: مقترحات ملموسة موجهة إلى اللجنة الخاصة.

# ثالثا - وقائع الحلقة الدراسية

## ألف - افتتاح الحلقة الدراسية

10 - في 11 أيار/مايو 2022، افتتحت كيشا ماكغواير (غرينادا) الحلقة الدراسية بصفتها رئيسة اللجنة الخاصة.

11 - وفي الجلسة نفسها، ألقى رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب في سانت لوسيا، فيليب جوزيف بيير، كلمة أمام المشاركين في الحلقة الدراسية.

12 - وفي الجلسة نفسها أيضا، ألقى الأمين العام كلمة أمام المشاركين في الحلقة الدراسية عن طريق شريط فيديو مسجل مسبقا.

## باء - البيانات والمناقشات[1]

13 - في الجلسة الأولى، المعقودة في 11 أيار/مايو، بدأ المشاركون في الحلقة الدراسية النظر في البند 1 (أ) و (ب) من جدول الأعمال. وأدلت الرئيسة ببيان. وأدلى ببيانات ممثلو إندونيسيا، وسيراليون، وتيمور - ليشتي، وتونس، وكوبا، ودومينيكا، وشيلي، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وبابوا غينيا الجديدة.

14 - وفي الجلسة نفسها، بدأ المشاركون في الحلقة الدراسية النظر في البند 2 (أ) '1' من جدول الأعمال، واستمعوا إلى عروض قدمها كل من نائب الأمين الدائم المعني بالشؤون الدولية والأوروبية وشؤون المحيط الهادئ في بولينيزيا الفرنسية، إنغل رايغاداس، بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية، وملفين ب. وون بات - بورخا بشأن غوام، وميكائيل فورست بشأن كاليدونيا الجديدة. وقدم الخبيران مايكل لوجان بيفاكوا وجون كونيل عرضيْن. وأدلى ممثلا فرنسا وبابوا غينيا الجديدة ببيانين. وأدلى ببيانين أيضا الخبيران نايا واتو وديميتري كوينيغي.

15 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 11 أيار/مايو، واصل المشاركون في الحلقة الدراسية النظر في البند 2 (أ) '1' من جدول الأعمال. وأدلت ممثلة فرنسا ببيان إضافي. وأدلى أيضا خبير واحد هو: روبرت كابوري، ببيان. وأدلى الخبيران نايا واتو وديميتري كوينيغي ببيانين إضافيين. وأدلى أيضا جون جوزيف بوسانو ببيان. وأدلى ببيانين إضافيين أيضا إنغل رايغاداس وميكائيل فورست.

16 - وفي الجلسة نفسها، بدأ المشاركون في الحلقة الدراسية النظر في البند 2 (أ) '2' من جدول الأعمال، واستمعوا إلى عروض قدمها كل من كينيث هودج بشأن أنغيلا، وإليعازر بينيتو ويتلي بشأن جزر فرجن البريطانية، وجون ج. مالكولم بشأن جزر تركس وكايكوس. وقدم أيضا الخبيران كارلايل كوربن ووليما ريبيرون - كوياسو عرضين. وأدلى ببيانات ممثلو أنتيغوا وبربودا، وغرينادا، وكوبا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات. وأدلى ببيانات أيضا جوزيف جون بوسانو، وإنغل رايغاداس، وإليعازر بينيتو ويتلي، وميكائيل فورست.

(1) جميع البيانات وورقات المناقشة للحلقة الدراسية متاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة المتعلق بإنهاء الاستعمار https://www.un.org/en/decolonization/.

17 - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في 12 أيار/مايو، قرر المشاركون في الحلقة الدراسية إعادة فتح باب النظر في البند 2 (أ) '1' من جدول الأعمال، واستمعوا إلى بيانات أدلى بها ثلاثة خبراء هم روش واميتان، وجوليان بوانيموا، ونايا واتو. وأدلت ممثلة فرنسا ببيان إضافي. وأدلى ببيان أيضا ميكائيل فورست.

18- وفي الجلسة نفسها، بدأ المشاركون في الحلقة الدراسية النظر في البند 2 (أ) '3' من جدول الأعمال، واستمعوا إلى عروض قدمها كل من غافين شورت بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)[2]، وجوزيف جون بوسانو بشأن مسألة جبل طارق، وسيدي محمد عمر وبهية غالا بشأن مسألة الصحراء الغربية. وأدلت الخبيرة باولا فيرنيه ببيان. وأدلى ببيانات ممثلو إسبانيا، والأرجنتين، وسانت لوسيا، وكوت ديفوار، وبابوا غينيا الجديدة، وغرينادا، وسيراليون، وإندونيسيا، وكوبا، والجمهورية العربية السورية، وأنتيغوا وبربودا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتيمور - ليشتي، ودومينيكا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والجزائر، وأنغولا، وبليز، وبوتسوانا، والبرازيل، وغامبيا، والمكسيك، وناميبيا، والمغرب. وأدلى الخبير ويلما ريبيرون - كوياسو ببيان. وأدلى ببيانات إضافية كل من كوبا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والجزائر، والمغرب. وأدلى سيدي محمد عمر أيضا ببيانات إضافية.

19 - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في 12 أيار/مايو، نظر المشاركون في الحلقة الدراسية في البند 2 (ب) و (ج) من جدول الأعمال.

20 - وفي الجلسة نفسها، بدأ المشاركون في الحلقة الدراسية النظر في البند 3 من جدول الأعمال، واستمعوا إلى عرضين مسجلين مسبقا بالفيديو قدمهما كل من منسقة الأمم المتحدة المقيمة لجزر كوك ونيوي وساموا وتوكيلاو، سيمونا مارينسكو، ورئيس مركز إدارة المعلومات لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ديل ألكسندر. وأدلى الخبير كارلايل كوربن ببيان. وأدلى ببيانين أيضا إليعازر بينيتو ويتلي، وميكائيل فورست.

21 - وفي الجلسة نفسها، نظر المشاركون في الحلقة الدراسية في البند 4 من جدول الأعمال. وأدلى ببيانين إليعازر بينيتو ويتلي، وميكائيل فورست. وأدلى ببيان أيضا الخبير كارلايل كوربن.

22 - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في 13 أيار/مايو، اتفق أعضاء اللجنة الخاصة الحاضرون في الحلقة الدراسية على مشروع استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية التي أُقرت بموجب إجراء الموافقة الصامتة قبل الجلسة، بصيغته المنقحة شفويا.

## جيم - اختتام الحلقة الدراسية

23 - في الجلسة الخامسة، المعقودة في 13 أيار/مايو، عرض المقرر مشروع تقرير الحلقة الدراسية، الوارد في الوثيقة PRS/2022/CRP.29، بصيغته المنقحة شفويا، الذي تم اعتماده.

24 - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المشاركون بالتزكية مشروع قرار أعربوا فيه عن التقدير لحكومة سانت لوسيا وشعبها (انظر التذييل الثالث).

(2) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

25 - وفي الجلسة نفسها أيضا، تلت المبعوثة الخاصة لرئيس الجمعية العامة والممثلة الدائمة لملديف لدى الأمم المتحدة، ثيلميزا حسين، رسالة من رئيس الجمعية العامة. وأدلى كبير مستشاري وزير خارجية سانت لوسيا والرئيس السابق للجنة الخاصة، إيرل هنتلي، بملاحظات ختامية. وأدلت رئيسة اللجنة الخاصة أيضا ببيان ختامي.

## رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

26 - أشار أعضاء اللجنة الخاصة المشاركون في الحلقة الدراسية إلى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وإلى دور اللجنة الخاصة في دراسة تطبيق الإعلان وتقديم الاقتراحات والتوصيات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والمرحلة التي بُلغت في التنفيذ وإبلاغ الجمعية العامة عن هذا الموضوع.

27 - وإضافة إلى ذلك، وعملا بالمادة 9 من النظام الداخلي للحلقة الدراسية (A/AC.109/2022/19، المرفق)، يقدم الأعضاء المشاركون استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية إلى اللجنة الخاصة في دورتها الموضوعية، في حزيران/يونيه 2022.

28 - ورحب الأعضاء المشاركون بعرض حكومة إندونيسيا استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة لعام 2023، على النحو الذي أعلنه ممثل إندونيسيا في الحلقة الدراسية.

### ألف - تنفيذ العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار: النهوض بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا وما بعدها

29 - جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

(أ) أشاروا إلى أن الفترة 2021-2030 أعلنتها الجمعية العامة عقدا دوليا رابعا للقضاء على الاستعمار، وقيّموا التقدم المحرز، واستعرضوا أساليب العمل الحالية، واستجمعوا زخما متجددا بهدف إنجاز المهمة التاريخية التي كلفت بها اللجنة الخاصة؛

(ب) سلموا بأن القضاء على الاستعمار هو إحدى أولويات الأمم المتحدة ولا يزال إحدى أولوياتها للعقد الدولي الرابع الذي بدأ في عام 2021، وشددوا على ضرورة تخصيص ما يكفي من الدعم المالي لوحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمانة العامة من أجل التنفيذ التام للولايات التي أناطتها بها الدول الأعضاء؛

(ج) أكدوا من جديد على دور اللجنة الخاصة باعتبارها الأداة الأساسية لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار والتعجيل بتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق أهداف العقد الرابع، وفقا لقرار الجمعية العامة 123/75، فضلا عن رصد الحالة في الأقاليم؛

(د) كرروا التأكيد على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل قيادة العملية السياسية نحو إنهاء الاستعمار بدعم قوي من الأمين العام ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وشددوا على أن الدعم المقدم من الأمم المتحدة ينبغي أن يوفَّر إلى أن تُحَل بطريقة مرضية جميع قضايا إنهاء الاستعمار المعلقة؛

(هـ) أشـاروا إلى أن تنفيذ إعلان منح الاسـتقلال للبلدان والشـعوب المسـتعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسـمبر 1960، ليس كاملا طالما ظلت هناك أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصـير، وفقا للقرارات ذات الصـلة فيما يخص جميع الأقاليم التي ينظر في حالاتها في إطار جدول أعمال اللجنة الخاصـة[3]، بما في ذلك القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة واللجنة بشـأن حالات اسـتعمارية خاصـة ومعينة، وشـددوا على أن الحقوق غير القابلة للتصـرف لشـعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب أن تكفلها الأمم المتحدة واللجنـة بمـا يتفق مع ميثـاق الأمم المتحـدة وقراري الجمعيـة العـامـة 1514 (د-15) و 1541 (د-15) المؤرخين 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر 1960؛

(و) سلموا بأنه ما زال الكثير مما يتعين القيام به في مجال إنهاء الاستعمار، ومع ذلك، أقروا بالجهود المبذولة من أجل تنشيط أعمال اللجنة الخاصة بما يتماشى مع ولاياتها؛

(ز) حدّدوا عددا من المسـائل في عملية إنهاء الاسـتعمار أثناء العقد الرابع، بما في ذلك أثر تغير المناخ، لا سـيما على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والأزمات الاقتصـادية والمالية والصـحية العالمية، ولا سـيما جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ودور التعاون الإقليمي، والتثقيف والتوعية العامة، ودور المجتمع المدني، ودور المرأة، وتمكين الفئات الضـعيفة من الناس، وضـرورة بناء القدرة على الحكم الذاتي الكامل؛

(ح) أخذوا في اعتبارهم قرار الجمعية العامة 1803 (د-17) المتعلق بسـيادة الشـعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقا للميثاق ولما يتصـل بالموضـوع من قرارات صـادرة عن الأمم المتحدة بشـأن إنهاء الاستعمار؛

(ط) أكدوا، في ضـوء الطابع الشـامل لكثير من التحديات التي تواجهها بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار دينامية العالم المترابط في يومنا هذا، على ضـرورة بذل جهود، من خلال مشـاركة الأطراف المعنية، وعلى أسـاس كل حالة على حدة، من أجل مواصـلة تعزيز القدرة الإدارية والحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصـادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك لتمكين الأقاليم من معالجة المسائل الشاملة بطريقة كلية؛

(ي) أقرّوا بأن تغير المناخ قد جعل العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي معرضـة لهشاشة بيئية واقتصادية أكبر، وبأن الأزمات الاقتصادية والمالية والصحية العالمية الراهنة، ولا سيما جائحة كوفيد-19، أبرزت أهمية الاسـتدامة الاقتصـادية وتنويع الأسـس الاقتصـادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ك) أقروا بالدور المهم الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والترتيبات الإقليمية في مساعدة العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على مواجهة مختلف التحديات الناشئة، وفي هذا الصـدد، دعوها إلى التعجيل بمشـاركتها في أعمال اللجنة الخاصـة، بوسـائل منها المشـاركة في الحلقات الدراسـية الإقليمية المتعلقة بإنهاء الاسـتعمار، بناء على دعوة من اللجنة وعن طريق الدورة العادية

(3) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية بشـأن السـيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

للجنة في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة بالموضوع، ودعوا اللجنة الخاصة إلى إعداد برامج للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع؛

(ل) شددوا على أن التثقيف والتوعية العامة، بما في ذلك تثقيف الشعوب الأصلية وتوعيتها، ما زالا يشكلان عنصرين حاسمين في إنهاء الاستعمار، وأشاروا، في هذا الصدد، إلى مسؤولية الدول القائمة بالإدارة عن ضمان أن تكون الشعوب المعنية في وضع يمكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المركز السياسي لأقاليمها في المستقبل، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع مراعاة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي دعت فيها الجمعية العامة الدول القائمة بالإدارة إلى أن تعد، بالتعاون مع حكومات الأقاليم وهيئات منظومة الأمم المتحدة المناسبة، برامج للتثقيف السياسي للأقاليم بهدف تعزيز الوعي بين الناس بحقهم في تقرير المصير؛

(م) رحّبوا بالدعوات إلى تنفيذ مشاريع مشتركة لتعزيز تثقيف الجمهور بشأن طبيعة العلاقة الدستورية في بعض الأقاليم، تشارك فيها الأمم المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ن) أكدوا أهمية دور المرأة في عملية إنهاء الاستعمار، في مجالات منها التعليم، والقضاء على الفقر، وتمكين المجتمعات المحلية؛

(س) اعترفوا بدور الحوار مع المجتمع المدني في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبالحاجة إلى تعزيزه، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ع) اعترفوا بدور المجتمع المدني، بما في ذلك دوائر الأعمال والمنظمات غير الحكومية، في عملية التنمية وفي تيسير تحقيق الاستدامة الاقتصادية في الأقاليم ورفاه شعوبها؛

(ف) شدّدوا على أن عمليات استعراض المركز و/أو المراجعة الدستورية في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عمليات دقيقة ينبغي أن تلبي توقعات معينة صوب تحقيق إنهاء الاستعمار فيها، على أساس كل حالة على حدة وعند الاقتضاء، بما في ذلك من خلال الاتصال والحوار غير الرسميين وعلى المستوى العملي فيما بين جميع المعنيين؛

(ص) كرروا تأكيد أن تعزيز التفاعلات والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة يظل أمرا ذا أهمية حاسمة لتنفيذ ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وستستفيد منه جميع الأطراف المعنية، بما فيها الدول القائمة بالإدارة ذاتها، وفقا لقرار الجمعية العامة 105/76 وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، ورحبوا في هذا الصدد بمشاركة فرنسا والمملكة المتحدة، وكرروا دعوتهم الموجهة إلى جميع الدول القائمة بالإدارة للدخول في حوار بناء مع اللجنة الخاصة في المستقبل؛

(ق) كرروا التأكيد على أن التقدم لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون النشط للدول القائمة بالإدارة، وفي هذا الصدد، شددوا على أنه يعتبر من المفيد أن يكرَّر طلب استخدام المساعي الحميدة للأمين العام في هذه العملية؛

(ر) شددوا على أهمية المشاركة الكاملة والهادفة في الحلقات الدراسية الإقليمية من جانب المدعوين، وفقا للمبادئ التوجيهية للحلقات الدراسية ونظامها الداخلي؛

(ش) اعترفوا بأهمية مشاركة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في اللجنة الخاصة بنشاط في أعمال اللجنة، ورحبوا في هذا الصدد بمشاركة الأرجنتين وإسبانيا وأنغولا والبرازيل وبليز وبوتسوانا والجزائر وغامبيا وغانا والمغرب والمكسيك وملديف وناميبيا وهايتي في الحلقة الدراسية.

## باء - تنفيذ العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار: النهوض بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا وما بعدها في منطقة المحيط الهادئ

30 - جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

فيما يتعلق بالحالة في بولينيزيا الفرنسية:

(أ) رحبوا بمشاركة ممثل بولينيزيا الفرنسية، وأعربوا عن تقديرهم للمعلومات المقدمة[4]؛

(ب) شاطروا اللجنة الخاصة قلقها المستمر من عدم تقديم الدولة القائمة بالإدارة معلومات عن الإقليم عملا بالمادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة؛

(ج) شدّدوا في هذا الصدد على أهمية ضمان توافر معلومات موضوعية وموثوقة عن الحالة في الإقليم كوسيلة لاستكمال ورقة العمل الإعلامية التي أعدتها الأمانة العامة؛

(د) أحاطوا علما بالمعلومات التي قدمها الممثل والتي تفيد بأن الأحزاب المؤيدة للحكم الذاتي قد فازت، على مدى السنوات الأربعين الماضية، بجميع الانتخابات، باستثناء الانتخابات التي جرت في عام 2004، مما يعطي مؤشرا جيدا عن حالة الرأي في الإقليم؛

(هـ) أحاطوا علما أيضا بالبيان الذي أُدلي به والذي مفاده أن الشواغل الرئيسية للسكان هي التنمية الاقتصادية وتحسين رفاههم، وأن غالبية البولينيزيين الفرنسيين لا يعتقدون أن إقليمهم بحاجة إلى إنهاء الاستعمار.

(و) أحاطوا علما كذلك بالبيان الذي أُدلي به والذي يقدم معلومات عن الحالة المتصلة بالجائحة وأثرها على الاقتصاد وتدابير التعافي المتخذة؛

(ز) أحاطوا علما بالمعلومات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الإقليم، التي يجري إدماجها في سياساته العامة، والاستعراض الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة في عام 2021، والطلب الذي قدمه رئيس الإقليم للإشارة إلى التزام بولينيزيا الفرنسية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في القرار المتعلق بالإقليم؛

فيما يتعلق بالحالة في غوام:

(أ) رحبوا بمشاركة ممثل غوام، وأعربوا عن تقديرهم للمعلومات المقدمة[5]؛

(4) نائب الأمين الدائم المعني بالشؤون الدولية والأوروبية وشؤون المحيط الهادئ في مكتب رئيس بولينيزيا الفرنسية.

(5) المدير التنفيذي للجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق.

(ب) أحاطوا علما بالبيان المتعلق بالجهود التي يبذلها الإقليم في سعيه إلى تقرير المصير، بما في ذلك إجراؤه دراسة لتقرير المصير تتعلق بإدارته للتبعية وخيارات المركز، من شأنها أن تشكل أساس حملته لتثقيف المجتمعات المحلية؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات المقدمة عن التحديات التي يواجهها الإقليم في علاقته مع الدولة القائمة بالإدارة، في سياق ممارسة شعب غوام حقه الأصيل في تقرير المصير، والتي يبلغ عنها العديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، ورغبة الإقليم في إحالة قضيته إلى محكمة العدل الدولية، والالتماس الذي قدمه الإقليم إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛

(د) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل بشأن المسائل الطويلة الأمد والمستمرة في غوام، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالاستفتاء، والتمثيل في هياكل الحوكمة للدولة القائمة بالإدارة، وآثار العسكرة؛

(هـ) أحاطوا علما بالطلب الذي قدمه الممثل لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم لتقييم النتائج التي توصل إليها المقررون الخاصون مؤخرا وتظلمات شعب غوام.

فيما يتعلق بالحالة في كاليدونيا الجديدة:

(أ) رحبوا بالمشاركة المتجددة لممثل كاليدونيا الجديدة، وأعربوا عن تقديرهم للمعلومات المقدمة[6]؛

(ب) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل ومفاده أن حكومة الإقليم شاركت في الحلقة الدراسية الإقليمية من أجل العمل، جنبا إلى جنب مع الدولة القائمة بالإدارة وجميع الأطراف المعنية في اتفاق نوميا، على إيجاد منظور سياسي حقيقي وفقا لمبادئ الميثاق؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بالبيان الذي أدلى به الممثل فيما يتعلق بالاستفتاء الثالث، ومفاده أن الحركة المؤيدة للاستقلال وممثلي السلطات العرفية قد دعوا إلى عدم المشاركة في الاستفتاء الثالث الذي أجري في 12 كانون الأول/ديسمبر 2021، مشيراً إلى أن هذا الاستفتاء لم يحظَ بـ "شرعية واسعة"؛

(د) أحاطوا علما كذلك بالمعلومات المقدمة عن مختلف مبادرات وبرامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها حكومة الإقليم والتي أخذت في الاعتبار الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ؛

(هـ) أحاطوا علما باستعداد حكومة الإقليم لمواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة؛

(و) أحاطوا علما أيضا بالبيان الذي أدلت به ممثلة الدولة القائمة بالإدارة ومفاده أن الاستفتاء الثالث أكد نفس الخيار الذي اتُّخذ خلال الاستفتاءين السابقين وهو البقاء مع فرنسا؛

(ز) أحاطوا علما كذلك بالبيان الذي أدلت به ممثلة الدولة القائمة بالإدارة ومفاده أن الجائحة لم تؤثر على حسن سير الاستفتاء، على النحو الذي أقره فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في تقريره؛

(6) عضو في الحكومة السابعة عشرة، ومسؤول عن قطاعات تشمل الثقافة، والشباب، والرياضة، وتعزيز التضامن، والسياحة.

(ح) أحاطوا علما باستعداد فرنسا للتعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوفير بيانات عن أثر جائحة كوفيد-19 في الإقليم؛

(ط) أخذوا علما بالدعوة التي كررتها فرنسا لإيفاد بعثة زائرة ثالثة، ورحبوا باستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستئناف المناقشات مع المحاورين في الإقليم؛

(ي) أحاطوا علما بالمعلومات التي قدمها المشاركون بشأن آثار الجائحة وما يتصل بها من قيود في الإقليم، بما في ذلك آثارها على سكان الكاناك الأصليين، والتدابير التي اتخذتها حكومة الإقليم والسلطات المحلية، والدعم المقدم من الدولة القائمة بالإدارة للتصدي للجائحة؛

(ك) أخذوا علما بالبيان الذي أدلى به ممثل بابوا غينيا الجديدة والذي شدد فيه على أهمية وجود عملية خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، في ضوء نسبة الإقبال على التصويت البالغة 44 في المائة المسجلة في الاستفتاء الثالث، ورحب فيه بالجهود الجارية في كاليدونيا الجديدة من أجل وضع استراتيجية لسبل المضي قدما بشأن مركزها في المستقبل؛

(ل) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به ممثل رئيس مجلس المقاطعة الجنوبية ومفاده أن كاليدونيا الجديدة قررت بحرية البقاء مع فرنسا في الاستفتاء الثالث الذي أجري في 12 كانون الأول/ديسمبر، وهو قرار يجب احترامه، مُعرباً عن عدم موافقته على استغلال الأعراف كأداة سياسية لتأجيل الاستفتاء، وكذلك استبعاد بعض المقيمين من القائمة الانتخابية للاستفتاءات؛

(م) أخذوا علما بالمعلومات التي قدمها ممثلو مجلس مقاطعة جزر لوايّوتي بشأن الصعوبات المرتبطة بالجائحة التي يواجهها شعب الكاناك في الذهاب إلى صناديق الاقتراع، وبشأن القلق الذي يساورهم من قرار فرنسا إجراء الاستفتاء الثالث، وبشأن اتفاق نوميا؛

(ن) أخذوا علما أيضا بالبيان الذي أدلى به رئيس الكونغرس ومفاده أن الاستفتاء الثالث قد أُجري دون مشاركة الكاناك، الذين شعروا بالغضب لعدم فهمهم وعدم الإصغاء إليهم؛

(س) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به رئيس الكونغرس ومفاده أن جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني قررت انتظار نهاية الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفرنسية في حزيران/يونيه قبل التفاوض بشأن المركز في المستقبل، من أجل النظر في الوضع الناجم عن ذلك، على النحو المحدد في اتفاق نوميا؛

(ع) أحاطوا علما كذلك بالبيان الذي أدلى به رئيس الكونغرس والذي طلب فيه المساعدة من اللجنة الخاصة للتغلب على المأزق السياسي.

## جيم - تنفيذ العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار: النهوض بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا وما بعدها في منطقة البحر الكاريبي

31 - جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

فيما يتعلق بالحالة في أنغويلا،

(أ) رحبوا بالمشاركة المتجددة لممثل أنغويلا، وأعربوا عن تقديرهم للمعلومات المقدمة[7]؛

(ب) أخذوا علما بالمعلومات التي قدمها الممثل فيما يتعلق بالتفاوض على دستور جديد بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة، حيث عُقدت اجتماعات في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 دون التوصل إلى نتيجة، وتوقف انعقادها بعد ذلك إلى ما بعد إجراء الانتخابات العامة في عام 2020؛

(ج) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل ومفاده أن حكومة الإقليم ملتزمة بمواصلة عملية الإصلاح الدستوري من أجل تحسين مستوى التمثيل الديمقراطي وتوفير الضمانات وتدابير الحماية الكافية لكفالة الحوكمة الرشيدة وتعزيز مستويات عالية من النزاهة في الحياة العامة؛

(د) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات المتعلقة بالطريق المقترح للمضي قدما لإنشاء لجنة للإصلاح الدستوري، والرغبة في الحصول على المساعدة التقنية في إعادة صياغة الدستور[8]؛

فيما يتعلق بالحالة في جزر فرجن البريطانية،

(أ) رحبوا بمشاركة ممثل جزر فرجن البريطانية، وأعربوا عن تقديرهم للمعلومات المقدمة[9]؛

(ب) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل ومفاده أن نشر تقرير لجنة التحقيق بعد اعتقال رئيس الوزراء السابق قد دفع بمجتمع يترنح بالفعل إلى الانهيار وعزز الدعوات إلى فرض الحكم المباشر على النحو الموصى به في التقرير، وأن المشاعر المناهضة للحكم المباشر يتشاطرها الناس في الإقليم وحكومات الدول في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بالبيان الذي أدلى به الممثل فيما يتعلق بالمناقشات الصريحة والمفتوحة والودية والبناءة التي جرت بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وأصحاب المصلحة مع وزير أقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة بشأن استنتاجات لجنة التحقيق وتوصياتها، وكذلك البيان الذي أدلى به الممثل ومفاده أنه على الرغم من وجود مجالات للحكم يتعين تحسينها، فإن المحاورين الإقليميين عارضوا الحكم المباشر واقترحوا، كبديل له، تنفيذ التوصيات والإصلاحات الأخرى في ظل استمرار الحكم الديمقراطي، مع إدخال تعديلات على بعض الترتيبات القائمة؛

(د) أحاطوا علما كذلك بالمعلومات المقدمة ومفادها أن حكومة وحدة وطنية جديدة قد شُكِّلت وتعهدت بإجراء إصلاحات، بما في ذلك تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، وإن تم ذلك في ظل استمرار الحكم الديمقراطي وبالشراكة مع الدولة القائمة بالإدارة؛

(هـ) أحاطوا علما بالبيان الذي أُدلي به ومفاده أنه بناء على توصية الوزير بانتظار البت في ما إذا كان سيتم فرض الحكم المباشر لحين اقتراح بديل، قدم رئيس الوزراء مقترحا من هذا القبيل يحدد نهج حكومة الإقليم إزاء الإصلاح ويقدم إطارا لتنفيذ التوصيات في ظل استمرار الحكم الديمقراطي؛

(7) وزارة الداخلية، والهجرة، والعمل، والإعلام والإذاعة، والتخطيط العمراني.

(8) المدعي العام ووزير الشؤون القانونية.

(9) المبعوث الخاص لرئيس الوزراء.

(و) أحاطوا علما أيضا بالبيان الذي أُدلي به والذي أُعرب فيه عن الأمل في أن تقبل الدولة القائمة بالإدارة المقترح وأن تكون مستعدة لإقامة شراكات مع حكومة الإقليم لمساعدته على أن يجسد الديمقراطية النموذجية التي يريدها شعبه؛

(ز) كرروا تأكيد قرار الجمعية العامة 93/76، الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وأن شعب جزر فرجن البريطانية هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والإعلان، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

(ح) أحاطوا علما مع القلق بالحالة الدستورية المستمرة في الإقليم، في أعقاب نشر التقرير الصادر عن لجنة التحقيق الذي أوصت فيه بجملة أمور منها التعليق الجزئي للدستور؛

(ط) أكدوا البيانين الصادرَين عن الجماعة الكاريبية بتاريخ 3 أيار/مايو 2022 وعن منظمة دول شرق البحر الكاريبي بتاريخ 2 أيار/مايو 2022، والمتعلقَيْن بالمسائل الراهنة التي تؤثر على الإقليم، واللذين أيدتهما أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا في بياناتها وأيدت بليز أيضا البيان الصادر عن الجماعة الكاريبية في بيانها؛

(ي) دعوا إلى الاحترام الكامل للترتيب الدستوري، وأهابوا بجميع الأطراف المعنية إلى الاستمرار في الحوار التماساً لمصلحة شعب الإقليم؛

(ك) شددوا على ضرورة قيام اللجنة الخاصة بمواصلة رصد الحالة في الإقليم عن كثب، بما في ذلك إيفاد بعثة زائرة، بالتشاور الوثيق مع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم؛

فيما يتعلق بجزر تركس وكايكوس،

(أ) رحبوا بالمشاركة المتجددة لممثل جزر تركس وكايكوس، وأعربوا عن تقديرهم للمعلومات المقدمة[10]؛

(ب) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل ومفاده أن شعب الإقليم سعى إلى تحقيق الحكم الذاتي الداخلي الكامل في عام 1980، الأمر الذي أُرجئ إلى المستقبل البعيد بسبب تغيير في الحكومة؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات المقدمة ومفادها أنه على الرغم من الاستياء الذي أعربت عنه الحكومات المتعاقبة بشأن دستور عام 2011، لم يتم الإقرار بالتغييرات التي قامت لجنةٌ دستورية بتقديم توصيات بشأنها إلى الدولة القائمة بالإدارة في عام 2017؛

(د) أحاطوا علما كذلك بالبيان الذي أدلى به الممثل ومفاده أنه في حين لم يعد الإقليم في مركز منح الإعانات، لا تزال موارده المالية خاضعة لسيطرة الدولة القائمة بالإدارة؛

(هـ) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل بشأن النضج السياسي وتحسين نوعية القوة العاملة للقطاع العام في الإقليم؛

(10) نائب رئيس مجلس النواب.

(و) أخذوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل بشأن تردد الشعب تجاه تقرير المصير بسبب سوء الفهم ونقص المعلومات، والطلب المقدم في هذا الصدد لوضع برنامج شامل للتثقيف؛

(ز) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل والذي أعرب فيه عن التضامن مع جزر فرجن البريطانية التي قد تواجه تعليق بعض أجزاء دستورها، وهو ما شهدته جزر تركس وكايكوس في عامي 1986 و 2009.

فيما يتعلق بالحالة في بورتوريكو:

(أ) رحبوا بمشاركة الخبيرة من بورتوريكو وبالمعلومات المقدمة؛

(ب) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلت به الخبيرة فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 الشديد على الأقاليم، الذي أدى إلى تأخير خطة تقرير المصير وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتأثيرها بوجه خاص على المرأة في بورتوريكو؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بالبيان الذي أدلت به الخبيرة، ومفاده أن إدارة الجائحة كانت تمثل تحديا بالنسبة لبورتوريكو نظرا لانعدام السيادة على اتخاذ القرارات بشأن المسائل الاستراتيجية، مثل التحكم في المجالين الجوي والبحري، والحصول على الإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها.

(د) أحاطوا علما كذلك بالآراء التي أعربت عنها الخبيرة ومفادها أن التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 يتطلب سياسات إنمائية اقتصادية قوية ومكثفة وحكما شفافا شاملا للجميع، وأن الأقاليم يجب أن تكون قادرة على اتخاذ قرارات سيادية لتعزيز التنمية المستدامة تمهيدا للتمتع بالسيادة السياسية والاقتصادية الكاملة، وتحتاج إلى قدر أكبر من الدعم المتعدد الأطراف، والحصول على التمويل الدولي، وتخفيف عبء الدين العام، وتعزيز التكامل الإقليمي.

## دال - تنفيذ العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار: النهوض بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا وما بعدها في مناطق أخرى

32 - جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

فيما يتعلق بالحالة في جزر فوكلاند (مالفيناس):

أشاروا إلى قرارات ومقررات الجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن تلك المسألة، التي طلبت استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بهدف التوصل إلى حل دائم للنزاع على السيادة، مع مراعاة مصالح سكان الجزر، وفقا لقرار الجمعية 2065 (د-20) والقرارات اللاحقة ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار الجمعية 49/31، الذي دعت فيه الجمعية العامة الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات قد تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية، وكررت طلبها إلى الأمين العام تعزيز جهوده من أجل الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها عملا بقرارات الجمعية واللجنة بشأن هذه المسألة؛

فيما يتعلق بالحالة في جبل طارق:

أشاروا إلى ضرورة وضع النداء الذي وجهته الأمم المتحدة إلى إسبانيا والمملكة المتحدة موضع التطبيق من أجل إجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق بهدف التوصل، في إطار اتفاق بروكسل المبرم

في 27 تشـرين الثاني/نوفمبر 1984، وبعد الاسـتماع إلى مصـالح سـكان جبل طارق، إلى حل نهائي ومتفاوض بشأنه للخلاف في ضوء القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، والمبادئ المنطبقة، ووفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة، وأشاروا إلى أنه نظرا لأن المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق لم يعد موجودا، تحاول كل من إسبانيا والمملكة المتحدة إنشاء آلية جديدة للتعاون المحلي بما يحقق الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، تشارك فيها السلطات المحلية المختصة في جبل طارق والسلطات المحلية والإقليمية الإسبانية المختصة، وأعربوا عن أملهم في أن تبدأ هذه الآلية عملها قريبا؛

فيما يتعلق بالحالة في سانت هيلانة:

أعربوا عن تقديرهم لحضور ممثل للإقليم[11].

فيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية:

أشاروا إلى ولاية اللجنة الخاصة المتمثلة في السعي إلى تحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وأعادوا تأكيد جميع قرارات الجمعية العامة، وأعربوا عن تأييدهم لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية والتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية، وشدّدوا على ضرورة تجديد الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط عملية البحث عن حل سياسي دائم للمسألة، ودعوا الأطراف إلى مواصلة التحلّي بالإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر عمقا وتركيزا على الموضوع، وبالتالي كفالة تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه ونجاح المفاوضات، وكرّروا تأكيد الدعوة التي وُجهت إلى الأطراف في الحلقات الدراسية الإقليمية السابقة لمواصلة تلك المفاوضات تحت رعاية الأمين العام، بدون شروط مسبقة وبحسن نية، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، من شأنه أن يُتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

## هاء - دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

33 - جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

(أ) رحبوا بمشاركة ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة في ساموا عن طريق رسالة مسجلة مسبقا بالفيديو، وأحاطوا علما بالمعلومات المقدمة، وأعربوا عن امتنانهم للرئيسة، التي أرسلت دعوات، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة 105/76، إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية؛

(11) عضو المجلس التشريعي.

(ب) شجعوا جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، على تكثيف مشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة، بوسائل منها المشاركة في الحلقات الدراسية الإقليمية المقبلة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بناء على دعوة اللجنة، مع مراعاة مسؤولية الوكالات عن ضمان التنفيذ الكامل والفعال لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ج) أعربوا عن تأييدهم لتعزيز الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية في تحسين وتوسيع نطاق مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أنشطتها بوصفها أعضاء منتسبين، وخاصة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفقا لولاياتها ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإنهاء الاستعمار؛

## واو - اقتراحات ومقترحات تتعلق بالعقد الرابع

34 - جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

(أ) أكدوا من جديد، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من أحكام القانون الدولي ذات الصلة، أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وأنها حرة، بمقتضى هذا الحق، في تحديد مركزها السياسي وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ب) أكدوا من جديد أيضا أن كل محاولة ترمي إلى التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما هي أمر يتنافى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

(ج) أعادوا تأكيد أن للأمم المتحدة دورا مشروعا متواصلا تؤديه في عملية إنهاء الاستعمار، وأن ولاية اللجنة الخاصة هي برنامج رئيسي من برامج المنظمة، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الدعم حتى تُحل جميع قضايا إنهاء الاستعمار المعلقة ومسائل المتابعة ذات الصلة بالموضوع بطريقة مرضية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة؛

(د) أكدوا من جديد دور اللجنة الخاصة باعتبارها الأداة الأساسية لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار ورصد الحالة في الأقاليم؛

(هـ) شددوا على أهمية أن تضع اللجنة الخاصة نهجا استباقيا ومركزا، وأن تعزز تنفيذ ولايتها، سعيا إلى تحقيق هدف إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة على قائمة الأمم المتحدة، وعلى ضرورة أن تواصل اللجنة معالجة كل حالة بروح من الانفتاح، وأن تستند إلى الخيارات المتاحة، وأن تحقق مزيدا من الدينامية في عملية إنهاء الاستعمار، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(و) كرروا تأكيد دعمهم للمشاركة الحالية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في اللجان الإقليمية المعنية التابعة للأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ودعوا إلى زيادة مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة من أجل التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ز) أوصوا، في ضوء مساهمات مختلف المنظمات الإقليمية والترتيبات الإقليمية في بناء قدرات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بضرورة تيسير المشاركة الفعالة لتلك الأقاليم في أعمال المنظمات الإقليمية والترتيبات الإقليمية المعنية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وباستخدام الآليات الملائمة، إلى جانب تعزيز التعاون العملي الإقليمي الملموس في مجالات مختلفة، مثل الحوكمة، والتأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وتمكين المجتمعات المحلية؛

(ح) اقترحوا، أيضا في ضوء الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية والترتيبات الإقليمية في تقديم المساعدة إلى الأقاليم المعنية غير المتمتعة بالحكم الذاتي دعما لعملية إنهاء الاستعمار، أن تقوم اللجنة الخاصة، وفقا لولايتها ولقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة، بتعزيز تفاعلاتها وتعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية؛

(ط) شددوا، استنادا إلى الدروس المستخلصة من ممارسة عقد حلقات دراسية إقليمية سنوية، على ضرورة أن تنظر اللجنة الخاصة في تحديث النظام الداخلي للحلقات الدراسية من أجل إتاحة إيلاء اهتمام متساو وملائم لكل إقليم من الأقاليم المدرجة في جدول الأعمال؛

(ي) أوعزوا إلى اللجنة الخاصة، فيما يتعلق بمسألة التوعية العامة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بمسائل إنهاء الاستعمار، بأن تشارك بصورة فعالة، بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة، في حملة توعية عامة تهدف إلى تعزيز فهم شعوب الأقاليم لخيارات تقرير المصير، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وبأن تلتمس سبلا جديدة وابتكارية للترويج لتلك الحملة، وذلك لأغراض منها تكملة الجهود التي تبذلها تلك الشعوب وضمان الوصول الفعال للمعلومات المقدمة إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ك) أوعزوا أيضا إلى اللجنة الخاصة، بغية المحافظة على التركيز العالمي الذي يتسم به جدول أعمال إنهاء الاستعمار، بأن تنظم أنشطة للاحتفال بأسبوع التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك ما يلي:

'1' عقد اجتماع استثنائي للّجنة الخاصة يكرّس تحديدا لأسبوع التضامن، مع توجيه الدعوة إلى الأمين العام، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس مجلس الوصاية؛

'2' تنظيم مناسبة في مكتبة داغ همرشولد لعرض أفلام وثائقية عن تاريخ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

'3' تنظيم معرض للصور الفوتوغرافية في المقر يكرّس لتاريخ اللجنة الخاصة، على أن تُعرض فيه صور فوتوغرافية وغير ذلك من المواد السمعية البصرية من محفوظات إدارة التواصل العالمي؛

'4' تنظيم مناسبة في المقر لعرض أفلام وثائقية ومعرض للمواد السمعية البصرية عن حركات التحرّر في الأقاليم؛

‘5’ تنظيم برنامج حواري مع رئيس اللجنة الخاصة على إذاعة الأمم المتحدة، وربما يذاع بعد ذلك بشكل متزامن في محطات الإذاعة المحلية التي تتعاون مع إدارة التواصل العالمي في مجال نشر مواد الأمم المتحدة؛

(ل) اقترحوا أن تقوم اللجنة الخاصة، من خلال شراكتها مع إدارة التواصل العالمي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعتين للأمانة العامة، بتجميع مجموعة مواد صحفية عن إنهاء الاستعمار تتضمن المعلومات الأساسية عن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وقائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والمعلومات الأخرى ذات الصلة لضمان قيام الصحفيين بتغطية مسألة إنهاء الاستعمار بصورة وافية، واقترحوا أن توزَّع مجموعة المواد هذه، بصورتيها المطبوعة والإلكترونية، على وسائط الإعلام المحلية في البلد الذي يستضيف الحلقة الدراسية الإقليمية السنوية، وأكدوا أن جميع المنشورات التي يمكن أن تشكل قوام مجموعة المواد الصحفية متوافرة بالفعل؛

(م) أوصوا بأن تقيم اللجنة الخاصة علاقة عمل وثيقة مع المنظمات غير الحكومية المعنية بإنهاء الاستعمار، ولا سيما في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وربما أن تقوم، كخطوة أولى في هذا الاتجاه، بتوجيه طلب إلى وحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة لتجميع قائمة بهذه المنظمات ذات الخبرة في هذا المجال، باستخدام القائمة الحالية للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2019/INF/5) كأساس لهذه العملية، مع مراعاة ضرورة التأكُّد، لدى فرز المنظمات غير الحكومية الأخرى التي لم تحصل بعد على هذا المركز، من أن المنظمات غير الحكومية المختارة كجهات شريكة ستلتزم بالمثل العليا للأمم المتحدة وأنها لن تشارك في أنشطة معادية لدول أعضاء معيّنة؛

(ن) أكدوا كونه مفهوما أن تلك الأنشطة المقترحة جميعها ستغطى بصورة وافية في وسائط إعلام الأمم المتحدة وستحظى بتغطية عالمية من خلال شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام؛

(س) اقترحوا، فيما يتعلق بمسألة التعليم، أن تنظر حكومات الأقاليم المعنية والدول القائمة بالإدارة في إدراج مسائل إنهاء الاستعمار في المناهج المدرسية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ع) شددوا، فيما يتعلق بعمليات استعراض المركز و/أو المراجعة الدستورية، وعملية إنهاء الاستعمار بوجه عام، على ضرورة تناول هذه العمليات على أساس كل حالة على حدة وبطريقة تحترم حقوق الإنسان وتتسم بالشفافية والمساءلة وشمول الجميع والمشاركة، وبمشاركة الشعب المعني، وذلك وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار ولمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

(ف) أوصوا، فيما يخص العلاقة مع الدول القائمة بالإدارة، بضرورة مواصلة تعزيز وتدعيم التفاعلات والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة من خلال مختلف المنابر والسبل الممكنة، بما في ذلك الحوار غير الرسمي وعلى المستوى العملي، وأكدوا من جديد ضرورة أن تشارك جميع الدول القائمة بالإدارة بفعالية في أعمال اللجنة، ولا سيما الدول التي لم تفعل ذلك؛

(ص) شددوا في هذا الصدد على الأهمية الحاسمة لتكثيف الجهود الحالية لتعزيز الاتصال والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة، وحثوا اللجنة على مواصلة استكشاف إمكانية التفاعل

المتضافر في هذا الصدد، في السياقات الرسمية وغير الرسمية وعلى أساس كل حالة على حدة، والسعي إلى ذلك التفاعل، بهدف إحراز تقدم في مجال إنهاء الاستعمار أثناء العقد الرابع؛

(ق) شددوا، بالإضافة إلى ذلك، على الأهمية الحاسمة لتكثيف الجهود الحالية لتعزيز العلاقات بين اللجنة الخاصة والدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، وكذلك الخبراء والمجتمع المدني في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ر) كرروا التأكيد، بالنظر إلى المساهمة القيمة التي قدمها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقة الدراسية، على ضرورة أن تواصل اللجنة الخاصة، من خلال الآلية المناسبة وبمساعدة الأمانة العامة، العمل على تحقيق المشاركة الكاملة لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقات الدراسية المقبلة، وأن تيسر الدول القائمة بالإدارة مشاركة الممثلين المنتخبين للأقاليم في الحلقات الدراسية وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة؛

(ش) شددوا على أهمية تعزيز العلاقات بين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا سيما في مجال تبادل المعلومات عن تلك الأقاليم، وواصلوا في هذا الصدد الإشارة إلى المقترح الذي قدمه ممثل أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن إنشاء شبكة فيما بين تلك الأقاليم؛

(ت) أكدوا في هذا الصدد على ضرورة أن تواصل اللجنة الخاصة إعادة ترتيب طرق عملها وشحذ قدرتها على عقد الحلقات الدراسية بطريقة ابتكارية، وذلك لكفالة زيادة مستوى مشاركة أعضائها في الحلقات الدراسية الإقليمية بتمويل من الأمم المتحدة، من أجل تمكين اللجنة من الاستماع إلى آراء شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بصورة أفضل وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار؛

(ث) شددوا، فيما يتعلق بدور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على ضرورة مشاركة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية في أعمال اللجنة الخاصة بشكل كامل وتعزيز الجهود التي تبذلها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وباستخدام الآليات المناسبة، لتقديم المساعدة إلى الأقاليم، وفي هذا الصدد، اقترُح أن تطلب اللجنة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يشجع التفاعل الفعال بين المنظمات الدولية المنشأة في إطار منظومة الأمم المتحدة واللجنة، وأكدوا على أنه يلزم أن تطوّر اللجنة سبلا ووسائل لتشجيع مشاركة هذه الوكالات والهيئات، بما في ذلك تحسين الاتصال وتعزيز مشاركتها في الحلقات الدراسية الإقليمية لكي تتفاعل مع اللجنة، وتوفير تقارير عن الأعمال المضطلع بها في الأقاليم؛

(خ) أوعزوا إلى اللجنة الخاصة بضرورة أن تعمل على إيجاد السبل والوسائل التي تستطيع من خلالها أن تعد، على أساس كل حالة على حدة، تقييمات أفضل للمرحلة الراهنة من إنهاء الاستعمار وتقرير المصير في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة، بحيث يمكن استخدامها كقائمة مرجعية يقاس على أساسها ما أحرز من تقدم وما يتعين القيام به من عمل، ودعوا اللجنة، في هذا الصدد، إلى مواصلة وضع مقترح مشروع محدد في هذا الشأن؛

(ذ) كرروا التأكيد على ضرورة أن تواصل اللجنة الخاصة العمل من أجل إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بمشاركة حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة المعنيتين، على

أساس كل حالة على حدة ووفقا لقرار الجمعية العامة 105/76 وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولاحظوا في هذا الصدد ما أُبدي من اهتمام في الحلقة الدراسية بهذه البعثات الزائرة والبعثات الخاصة؛

(ض) أكدوا من جديد أن عملية إنهاء الاستعمار ستظل غير مكتملة إلى أن تُحسم جميع القضايا المعلَّقة بشأن إنهاء الاستعمار ومسائل المتابعة ذات الصلة بطريقة مرضية ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(أ أ) أكدوا ضرورة أن تواصل اللجنة الخاصة، في سياق العقد الرابع، تقييم التحديات الحالية التي تواجه عملية إنهاء الاستعمار والفرص المتاحة أمامها وأن تضع خطة عمل عملية للعقد الرابع بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ب ب) شجعوا الدول القائمة بالإدارة على أن تقدم إلى اللجنة الخاصة، بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، حالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

# التذييل الأول

## قائمة المشاركين

### أعضاء اللجنة الخاصة

| | |
|---|---|
| أنتيغوا وبربودا | أنتوني ليفربول |
| بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) | مارسيلو سامبرانا – توريليو |
| شيلي | أندريس أليخاندرو بورلوني دياز |
| كوت ديفوار | غبولييه ديزيريه وولفران إبو |
| | ياسي ماكسيمين برو |
| كوبا | يوميركا فرنانديز بالاسيوس[أ] |
| دومينيكا | كيلفر دوايت دارو |
| غرينادا (الرئيسة) | كيشا أنيا ماكغواير |
| | نيريسا ويليامز[أ] |
| | مايكل ميتشل |
| إندونيسيا | أرماناثا ك. ناصر |
| | ريانول مونيا سانغادجي[أ] |
| | أردينا ديسنيتا تيناور |
| بابوا غينيا الجديدة | فريد ساروفا[أ] |
| الاتحاد الروسي | غلوريا أغارونوفا[أ] |
| سانت لوسيا | غيوم سيمون |
| | مينيسا مارسيل رامبالي[أ] |
| | إيرل هنتلي |
| | نانسي نيكولاس |
| | كارلتون هنري |
| | ميشيل جوزيف |
| | شانتيل بوليوس |
| | روفين فيفرييه |
| سيراليون | الحاجي فانداي توراي[أ] |

| | |
|---|---|
| | فيكتوريا م. سليماني |
| | كارين جين بايمارو |
| الجمهورية العربية السورية | علياء علي[أ] |
| تيمور – ليشتي | كارليتو نونيس |
| | جواكيم خوسيه كوستا تشافيس |
| تونس | نصر الدين نوالي[أ] |
| فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) | ليف إسكالونا |
| | خورخي أرتورو ريس هيرنانديز |
| | خوان إيشيفيريا |

**الدول الأعضاء في الأمم المتحدة**

| | |
|---|---|
| الجزائر | نذير العرباوي |
| | توفيق كودري |
| | رفيق كيساي |
| | عبد الكريم حميان |
| | فريدة عزي |
| أنغولا | جواو يامبينو جيموليكا |
| الأرجنتين | غونزالو سيباستيان ماسيو |
| | ماكسيميليانو خافيير ألفاريز |
| بليز | كارلوس فولر |
| بوتسوانا | ميليكو لابا |
| البرازيل | أنوار ناهيس |
| | هومبرتو كوستا |
| غامبيا | لانغ يابو |
| غانا | فيليكس نياركو |
| هايتي | كريستوفر بيير |
| ملديف | ثيلميزا حسين |
| المكسيك | كارلوس إيفان غونزاليس |
| المغرب | عمر هلال |

| | |
|---|---|
| | عبد الرحيم قدميري |
| | رضوان حسيني |
| | مصطفى موحّدي |
| | مولاي أحمد مغيزلات |
| | عمر قادري |
| | سعيد أيت الطالب – علي |
| | مجدلين مفلح |
| | سلمى أركا |
| ناميبيا | يوسبيوس كشندي |
| | نكوايا إيليكا |
| إسبانيا | بابلو غوتييريث – سيغو |
| **الدول القائمة بالإدارة** | |
| فرنسا | مارين دي كارنيه دي تريسيسون |
| المملكة المتحدة | ليزلي سوندرسون |
| | أيوديل هيبوليت |
| **الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي** | |
| أنغويلا | كينيث هودج |
| برمودا | كاثي لين سيمونز |
| | توماس كريستوفر فيمس |
| | جينا هرست – مايبوري |
| جزر فرجن البريطانية | إليعازر بينيتو ويتلي |
| جزر فوكلاند (مالفيناس)[ب] | غافين شورت |
| بولينيزيا الفرنسية | إنغل رايغاداس |
| جبل طارق | جوزيف جون بوسانو |
| | ألبرت بوجيو |
| غوام | ملفين ب. وون بات – بورخا |
| كاليدونيا الجديدة | ميكائيل فورست |
| سانت هيلانة | كارل ثرونر |

| | |
|---|---|
| جزر تركس وكايكوس | جون ج. مالكولم |
| الصحراء الغربية | سيدي محمد عمر (جبهة البوليساريو) |
| | محمد سالك عبد الصمد (جبهة البوليساريو) |
| | محمد أبا |
| | غالا بهية |

**المنظمات الحكومية الدولية**

| | |
|---|---|
| الاتحاد الأفريقي | فاطمة كياري محمد |

**منظومة الأمم المتحدة**

| | |
|---|---|
| مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة (بربادوس وشرق البحر الكاريبي) | لورين نيكولاس |

**صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها**

| | |
|---|---|
| صندوق الأمم المتحدة للسكان | أورورا نوغيرا – رامكيسون |

**الخبراء**

مايكل لوجان بيفاكوا

جوليان بوانيموا

جون كونيل

كارلايل كوربن

روبرت كابويري

ديميتري كينيجي

ويلما ريبيرون – كوياسو

فيكتور توتوغورو

باستيان فاندندايك

باولا فيرنيه

روش واميتان

نايا واتو

تشارلز ويا

(أ) عضو الوفد الرسمي للجنة الخاصة.

(ب) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

## التذييل الثاني

## رسالة الأمين العام إلى الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ

### موجهة عبر فيديو مسجل مسبقا

أبعث بتحياتي إلى الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة – اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

وأشكر سانت لوسيا حكومة وشعبا على استضافتها لها.

وأعلم للأسف، كوني قادما من إحدى القوى الاستعمارية السابقة، أنه يمكن رسم خط مستقيم يربط بين غزوات الأمس وتحديات اليوم التي تواجهها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وتلك التحديات المتنوعة – التي يتفرد بها كل إقليم – تتفاقم بسبب كوفيد-19.

وهذه الأقاليم معرضة للخطر بشكل خاص بسبب التحديات المستمرة التي كانت تواجهها قبل الجائحة.

كالنظم الصحية المنهكة.

والمشاكل الاقتصادية.

وكذلك، بطبيعة الحال، الدمار الآني الناجم عن تغير المناخ، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر.

ويجب علينا، كمجتمع عالمي، إيجاد السبل لدعم هذه الأقاليم لكي تستثمر في التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 – وهو موضوع هذا العام.

ونحن بحاجة إلى طرح أفكار عملية لمساعدة تلك الأقاليم على المضي قدما.

ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز النظم الصحية والقدرة على الاستجابة في مواجهة الجوائح في المستقبل.

ويشمل أيضا مواصلة دعم جميع جهود الإنعاش الاقتصادي في الوقت الذي تخرج فيه هذه الأقاليم من جائحة كوفيد-19.

ويشمل كذلك تقديم دعم حقيقي وملموس لمساعدتها على الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء.

وتشكل الحلقة الدراسية لهذا العام خطوة حاسمة لإحراز تقدم بشأن جدول أعمال إنهاء الاستعمار، والتحضير للدورة الموضوعية للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي ستعقد في الشهر المقبل.

وأتمنى لكم حلقة دراسية مثمرة.

## التذييل الثالث

# قرار يعرب عن التقدير لسانت لوسيا حكومة وشعبا

***إن المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ،***

***وقد اجتمعوا*** في كاســـتريز في الفترة من 11 إلى 13 أيار/مايو 2022، للنظر في التحديات المطروحة والفرص المتاحة في عملية إنهاء الاستعمار في عالم اليوم،

***وقد اســتمعوا*** إلى بيان هام أدلى به في افتتاح الحلقة الدراســية رئيس وزراء ســانت لوســيا، فيليب جوزيف بيير،

***وقد أحاطوا علما*** بالبيانات المهمة التي أدلى بها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

***يعربون عن عميق امتنانهم*** لحكومة سانت لوسيا وشعبها لتزويد اللجنة الخاصة بالمرافق اللازمة لعقد حلقتها الدراسية، وللمساهمة الممتازة التي قدماها في نجاح الحلقة الدراسية، ولا سيما لما لقيه المشاركون طوال مدة بقائهم في سانت لوسيا من سخاء بالغ وكرم ضيافة واستقبال ودي وحار.

220822 050822 22-10857 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق